سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

تعليقات على

«القواعد الأربع للشيخ محمد عبد الوهَّاب»

الشَّيخ صالح بن عبد اللّٰه العصيمي

النُّسخة الإلكترونية الثانية

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

[الحمدُ للهِ الذي صيَّر الدِّين مراتبَ ودرجاتٍ، وجعَلَ للعلمِ به أصولًا ومُهمَّاتٍ.

وأشهدُ أنْ **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** حقًّا، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُه ورسولُه صِدْقًا.

اللَّهمَّ صلِّ علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آل محمَّدٍ كمَا صلَّيت علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آل إبراهيمَ إنَّك حميدٌ مجيدٌ، اللَّهمَّ بارك علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آل محمَّدٍ إنَّك حميدٌ مجيدٌ.

أمَّا بعدُ..

فحدَّثني جماعةٌ من الشُّيوخ -وهو أوَّلُ حديثٍ سمِعتُهُ منهم- بإسنادِ كلٍّ إلىٰ سفيانَ بن عُيَيْنَةَ، عن عَمرو بن دينار، عن أبي قابوسَ مولىٰ عبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**الرَّاحمُون يرحمُهم الرَّحمنُ تبارك وتعالىٰ**[2]، **ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السَّماء**»، ومن آكد الرَّحمة رحمةُ المعلِّمين بالمتعلِّمين في تلقينِهم أحكامَ الدِّينِ، وترْقِيَتِهم في منازلِ اليقين، ومن طرائقِ رحمتهم إيقافُهم علىٰ مهمَّات العلم بإقراء أصولِ المتون وتبيين مقاصدِها الكليَّة ومعانيهَا الإجماليَّة؛ ليستفتح بذلك المبتدئون تلقِّيَهم، ويجدُ فيه المتوسِّطون ما يذكِّرهم، ويطَّلعُ منْهُ المنتهون إلىٰ تحقيقِ مسائلِ العلم.

وهٰذا شرح **الكتاب الثَّاني** من **برنامج مهمَّات العلم** في **سنته الخامسة** وهو **(كتابُ القواعد الأربع)** لشيخ الإسلام إمامِ الدَّعوةِ الإصلاحيةِ في جزيرةِ العربِ الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب التَّميمي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ. المتوفَّىٰ سنةَ ستٍّ بعد المِائتين والألف].

---

(١) بإثبات الياء علىٰ الأفصح فيه. «نجم المنبِّهات».

(٢) وقع في بعض طرق سماع الحديث تبارك وتعالىٰ وليست من الرواية ويجوز ذكرها تعظيما لله ﷻ «نجم المنبِّهات».

قال الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَسْأَلُ اللهَ الكَرِيمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ أَنْ يَتَوَلاَّكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتَ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مِمَّنْ إِذَا أُعْطِيَ شَكَرَ، وَإِذَا ابتُلِيَ صَبَرَ، وَإِذَا أَذْنَبَ اسْتَغْفَرَ، فَإِنَّ هَؤلاءِ الثَّلاثَ عُنْوَانُ السَّعَادَةِ.

استفتح المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ رسالَتَه بثلاث دعواتٍ جامعةٍ لمن يقرأ كتابه:

أوَّلُها: أن يتولَّاه اللهُ في الدُّنيا والآخرة، فيكون وليُّه اللهَ، والوليُّ من أسماء الله الحسنىٰ ومعناه: **المتصرِّف في خلقه عامة بتدبيرهم، وفي المؤمنين خاصة بما ينفعهم في الدُّنيا والآخرة.**

ثانيها: أن يجعله مباركًا أينما كان؛ أي سببًا لكثرة الخير ودوامِه.

وثالثُها: أن يجعله ممَّن إذا أُعطي شكر، وإذا ابتُلي صبر، وإذا أذنب استغفر، وعدَّهُنَّ المصنِّفُ **عنوانَ السَّعادة**، وعُنْوان الشيء ما يدلُّ عليه، ومنه عنوان الكتاب أي اسمه ، وعُنْوانُ السَّكَن أي مَوضِعُ السُّكنىٰ، علما علىٰ ما يدل عليهما.

والسَّعادة هي الحال الـمُلائِمة للعبد.

والعبدُ مقلَّب بين ثلاثة أحوالٍ: نعمةٍ واصلة، ومُصيبةٍ فاصلة، وسيِّئةٍ حاصلة.

وهو مأمورٌ عند نزول النِّعمة بشُكرها، وعند وقوع المصيبة بالصَّبر عليها، وعند مقارفة السَّيِّئة: بالاستغفار والتوبة منها.

فمَن امتَثَل المأمور به في هٰذه الأحوال صار سعيدا، وهذا معنىٰ كونهنَّ عنوانًا للسَّعادة؛ لأن ملاحظة المأمور به فيها وامتثاله يوصل العبد إلىٰ السعادة، فصارت هؤلاء الثلاث عنوانا للسعادة.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ :

اعْلَمْ - أَرْشَدَكَ اللهُ لِطَاعَتِهِ - أَنَّ الحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ تَعبُدَ اللهَ وَحْدَهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ؛ وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللهُ جَمِيعَ النَّاسِ وَخَلَقَهُمْ لهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[الذَّاريات].

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَنَّ الحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) عليه السلام، مبينا حقيقتها بقول جامع، تندرج فيه معانيها الشرعية، فإن **الحنيفيَّة** لها في الشرع معنيان:

- **أحدُهما**: عامٌّ، وهو الإسلام.

- **والآخر**: خاصٌّ، وهو الإقبال علىٰ الله بالتَّوحيد، ولازِمه: الميل عن كل ما سواه.

وهي دين الأنبياء جميعًا، فلا تختصُّ بإبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، ووقع في كلام المصنف نسبتها إليه -أي إلىٰ إبراهيم- تبعًا لما في القرآن، فإنَّ الحنيفية وقعت منسوبة في القرآن إلىٰ إبراهيم، وموجبه أمران:

أحدهما: أنَّ الذين بُعث فيهم نبينا ﷺ يعرفون إبراهيم، وينتسبون إليه، ويذكرون أنهم من ذريته، وأنهم علىٰ دينه، فأجدر بهم أن يكونوا مثله حنفاء لله غير مشركين به. فحسُنت إضافتها إليه دون غيره من الأنبياء لمعرفة العرب له، وانتسابهم إليه، وادعائهم أنهم ذريته وعلىٰ دينه.

والثَّاني: أنَّ الله ﷻ جعل إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إمامًا لمن بعده من الأنبياء، بخلاف سابقيه من الأنبياء، فلم يجعل أحدا منهم إماما لمن بعده، ذكره أبو جعفر ابن جرير في «تفسيره».

والنَّاس جميعًا مأمورون بالعبادة ومخلوقون لها، والدَّليل قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾[الذَّاريات]، وهٰذه الآية تدل علىٰ الأمرين:

فأما دلالتها علىٰ خلقهم لها فهو صريح لفظها لأن الله قال: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾.

وأما دلالتها علىٰ أمرهم بالعبادة فهو لازم لفظها. فإنهم إذا كانوا مخلوقين لأجْلها صاروا مأمورين بها.

وكون الناس مخلوقين للعبادة مأمورين بها شيءٌ مجمع عليه لا يرده أحد يدين بدين الإسلام؛ فالمسلمون قاطبة متفقون علىٰ أن حكمة خلق الجن والإنس هي عبادة الله، وأنهم مأمورون بعبادة الله ﷻ الذي خلقهم للعبادة.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ خَلَقَكَ لِعِبَادَتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ لاَ تُسَمَّىٰ صَلَاةً إِلَّا مَعَ الطَّهَارَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي العِبَادَةِ فَسَدَتْ، كَالحَدَثِ إِذَا دَخَلَ فِي الطَّهَارَةِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّارِ، عَرَفْتَ أَنَّ أَهَمَّ مَا عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؛ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخَلِّصَكَ مِنْ هَذِهِ الشَّبَكَةِ، وَهِيَ الشِّرْكُ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨، ١١٦]، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ.

لما قرَّر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ حكمة خلقنا هي عبادة الله؛ وهٰذا أمر اتِّفاقيّ بين أهل القبلة، بين (أَنَّ) عبادته (لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ)، فمن زعم أنَّه يعبد الله وهو غير موحِّدٍ له فلا اعتداد بعبادته وهو كاذبٌ في دعواه.

وعبادة الله لها معنيان في الشَّرع:

أحدهما: عامٌّ، وهو امتثال خطاب الشَّرع المقترِن بالحبِّ والخضوع.

والثَّاني: خاصٌّ، وهو التَّوحيد.

وعُبِّر بالخضوع في بيان حقيقة المعنىٰ العام للعبادة دون الذُّل لأمرين:

أحدُهما: موافقة الخطاب الشَّرعي؛ لأن الخضوع مما يُعبد الله به بخلاف الذُّل، فالخضوع يكون كونيًّا قدريًّا ويكون شرعيًّا دينيًّا، أما الذل فهو كوني قدري فقط، فيتقرَّب إلىٰ الله ﷻ بالخضوع دون الذل.

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إذا قضىٰ الله الأمر من السَّماء ضربت الملائكة بأجنحتها خُضْعَانًا لقوله»، وضرب الملائكة بأجنحتها وخضوعهم عبادة لله ﷻ، وروىٰ البيهقي في «السنن الكبرىٰ» بإسناد صحيح في قنوت عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول: (ونُؤمن بك ونخضعُ لك). ولم يأت الذُّل علىٰ هٰذا المعنىٰ.

والآخر: أنَّ الذُّلَّ ينطوي علىٰ الإجبار والقهر ، وفي ذلك محذوران:

الأول: أن قلب الذَّليل فارغٌ من الإقبال بالتَّعظيم الذي هو حقيقة العبادة.

والثاني: أنَّه يتضمَّن نقصًا لا يناسب مقام عبادة الله المورِثة كمال الحال، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ﴾[الشُّورىٰ:٤٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿تَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٌ﴾ [القلم:٤٣].

فالعبادة تجمع الحبَّ والخضوع، لا الحبَّ والذُّل، وفي ضبطها نظمًا أنشدتُ:

وعبادةُ الرَّحمٰن غايةُ حبِّه ... وخضوع قاصده هما قطبان

والذل قيدٌ ما أتىٰ في وحينا ... والوحي قطعًا أكمل التِّبيان

ويوجد في كلام جماعة من المحققين كأبي العباس ابن تيمية وتلميذيه ابن القيم وابن كثير التصريح بأن العبادة تجمع الحب والخضوع، وهٰذا أكمل من ذكر الذل فيها، لما سبق، فما وقع في كلامهم هم وغيرهم من قرن الحب بالذل يحمل علىٰ إرادتهم ذلا خاصا وهو ذل الاختيار، لا ذل القهر والإجبار،

وهو الذي يعبر عنه في الشرع بالخضوع، والمعبر عنه في خطاب الشرع أولىٰ بالتقديم وهو المختار. فالخضوع شيء والتذلل شيء.

وما في كلام جماعة من اللغويين من أن التذلل هو الخضوع إنما هو علىٰ وجه التقريب لا علىٰ إرادة الإفصاح عن معناه تمام الإفصاح؛ فإن محققي اللغويين علىٰ التفريق بين الذل والخضوع، وممن ذكره منهم في الفروق أبو الهلال العسكري في كتاب «الفروق اللغوية»، فإنه بين الفرق بين الخضوع والذل، وذكر أن الذل لا يكون إلا مع القهر، فهٰذا لا يناسب حقيقة العبادة الشرعية، وإنما يناسبها ما جاء الخبر به في خطاب الشرع وهو الخضوع كما تقدم بيانه.

أما التَّوحيد فله معنيان شرعًا:

أحدهما: عام، وهو إفراد الله بحقّه وحق الله نوعان:

- حقٌّ في المعرفة والإثبات.
- وحقٌّ في الإرادة والقصد والطَّلب.

وينشأ من هٰذين الحقين أنَّ الواجب لله في توحيده ثلاثة أنواع هي:

- توحيد الربوبيَّة.
- وتوحيد الألوهيَّةِ.
- وتوحيد الأسماء والصفات.

والآخر: خاصٌّ، وهو إفراد الله بالعبادة، فإنَّه يأتي ذكر التَّوحيد علىٰ إرادة ما يتعلق بإفراد الله بعبادته فقط.

والتوحيد والعبادة أصلان عظيمان تتحقق صِلتهما اتفاقا وافتراقًا بحسب المعنىٰ المنظور إليه فلهما حالان:

الحال الأولىٰ: اتفاقهما إذا نظر إلىٰ إرادة التَّقرُّب؛ أي قصد القلب إلىٰ العمل تقرُّبًا إلىٰ الله، فيكونان حينئذٍ متَّحدين في المسمَّىٰ، فكلُّ عبادة هي توحيدٌ لله، وهٰذا معنىٰ قول المصنِّف: (فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لاَ تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ).

والحال الثانية: افتراقهما إذا نظر إلىٰ الأعمال المتقرَّب بها، فالعبادة أعمّ، فكلُّ ما يُتقرَّب به إلىٰ الله عبادة، ومن جملة تلك العبادات التَّوحيد، وهو مختصٌّ بالحقّ المتعلِّق به.

فالتوحيد والعبادة يتفقان في إرادة التقرُّب، ويفترقان فيما به إلىٰ الله يُتقرَّب. ومن أظهر الأدلة في افتراقهما حديث بعث معاذ إلىٰ اليمن، فإن النبي ﷺ قال له: «إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إلٰه إلا الله» وفي لفظ «أن يوحدوا الله» ثم عدَّ بعد ذلك أنواعا من القرب قال: «فإن هم أطاعوك إلىٰ ذلك فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات» فجعل التوحيد قربة من القرب، فافترقت العبادة والتوحيد هٰهنا في الحديث المذكور.

ثمَّ نبَّهَ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ مُفسِد العبادة الأعظم وهو الشِّرك.

والشِّرك شرعًا يُطلق علىٰ معنيين:

أحدهما: عامٌّ، وهو جَعْل شيءٍ من حق الله لغيره.

والثَّاني: خاصٌّ، وهو جَعْلُ شيءٍ من العبادة لغير الله.

وعُدِل في حدِّ الشِّرك عن (الصَّرْف) إلىٰ (الجعل) لأمرين:

أحدهما: موافقة الخطاب الشرعي فهو المستعمل فيه، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]، وفي «الصحيحين» من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رجلا سأل النَّبيَّ ﷺ: أيُّ الذَّنب أعظم؟ فقال: «أنْ تجعل لله نِدًّا وهو خَلَقك» فما اختير في خطاب الشرع خبرا عن الشرك أولىٰ من كلام الناس.

والآخر: أنَّ (الجَعْل) يتضمَّن تألُّه القلب وإقباله، وهٰذا غير موجود في كلمة (صَرْف)؛ لأنَّها موضوعةٌ لغةً لتحويل الشَّيء عن وجهه دون ملاحظة المحوَّل إليه.

وأثر الشِّرك في العبادة يختلف باعتبار قدره؛ فإنَّه نوعان:

أحدهما **الشِّرك الأكبر**: **وهو جَعْل شيء من حق الله لغيره يزول معه أصل الإيمان.**

والآخر **الشرك الأصغر**: **وهو جَعْل شيءٍ من حق الله لغيره يزول معه كمال الإيمان.**

والفرق بينهما يرجع إلىٰ متعلّق الحق ومنزلته من الإيمان فيما يُزيل منه، فما أزال أصل الإيمان فهو شرك أكبر، وما أزال كمالَه فهو شرك أصغر.

والمقصود منه في قول المصنف: (فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي العِبَادَةِ فَسَدَتْ) هو الشِّرك الأكبر؛ لقوله بعدُ: (فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّارِ)؛ فحصول الخلود في النَّار مرتَّبٌ علىٰ الشرك الأكبر دون الأصغر. فعُلم أن مراده فيما سبق من كلامه هو الأكبر.

ونجاسة الشِّرك أعظم النجاسات، وكما يُؤمر العبد بدَفْع النَّجاسة الظَّاهرة عند إرادة الصَّلاة في بدنه وثوبه والبُقعة المصلىٰ عليها= فإنَّه يُؤمر بتطهير أعماله كلها؛ وإفراغ قلبه ولسانه وجوارحه من الشِّرك مخافة أن يحبط عمله، وسوء عاقبته ووخيم ضرره يوجب الخوف منه وأن يجتهد العبدُ في معرفته عسىٰ أن ينجو من حبالته، وهي الشبكة التي ذكرها المصنف، فإنَّ الشَّيطان نصب شباكًا للشرك الأكبر يتصيّد بها الناس رجاء أن يعلقوا فيها فيخرجهم من الإسلام بالكلية، وهٰذا يوجب علىٰ العبد أن يعتني بمعرفة الشرك ليحذره، وهو مأمور أيضا بمعرفة ضده وهو التوحيد، فلا تكمل معرفة الشرك إلا بمعرفة التوحيد وهو المقدّم بالطلب.

وذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ آيةً في التَّحذير من الشِّرك وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] الآية وهي عامَّةٌ في الشِّرك كلِّه أكبره وأصغره في أصحِّ قولَي أهل العلم، أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يغفر شيئا من الشِّرك، وموجب العموم أن الفعل المضارع (يُشْرَك) يُسبك مع (أن) مصدرا مؤولا تقديره: (شركًا) فيقع نكرةً في سياق النَّفي فيصير الكلام مقدرا بقولنا: (إنَّ الله لا يَغفر شركًا به). والنكرة في سياق النفي من مواضع العموم عند أهل العربية، فأصح قولي اهل العلم أن الشرك كله لا يُغفر، وعدم مغفرة

الأصغر لا توجب الخلود في النار. وذلك لأنه لا يغفر بل يكون في كفة سيئاته، وحسب حاله بما يرجح به ميزانه:

* فيتحصل الفرق بين الشرك من جهة وبين غيره من الذنوب من جهة أخرىٰ، وهو أن الشرك لا يغفره الله ﷻ، وأما ما دونه من الذنوب فهو علىٰ رجاء مغفرة، فربما غفره الله للعبد وربما عاقبه عليه.

* ويتحصل ايضا الفرق بين الشرك الأكبر والأصغر من جهة تأثيره في الخلود في النار:

أن الشرك الأكبر يوجب الخلود في النار.

وأما الشرك الأصغر فإنه وإن لم يغفر لا يوجب الخلود في النار؛ بل يجعل في كفة سيئات العبد، وحاله بحسب ما يرجح به ميزانه.

وممَّا يُعين العبد علىٰ معرفة الشِّرك ليحذرَه معرفةُ أربع قواعدَ ذكرها اللهُ في كتابه، تُبيِّن حال المشركين الَّذين بُعِث فيهم محمَّدٌ ﷺ، وما كان يدعوهم إليه، وتتَّضح بها حقيقةُ الشِّرك، والفرق بين دين المسلمين ودين المشركين، وهي القواعد التي ذَكَرها المصنِّفُ، فغاية هٰذه القواعد هو التفريق بين دين المسلمين ودين المشركين، ومَرَدُّها إلىٰ معرفة ما جاء به النَّبيُّ ﷺ، وما كان عليه مشركو زمانه.

واستمدادها من القرآن الكريم، وما فيها من أدلة السنة تابع لها، واقتصر المصنف علىٰ ردها إلىٰ القرآن للاتفاق علىٰ الاحتجاج به، وأما السنة فمنها المقبول ومنها المردود، ومن عادة المصنف في تآليفه الاستكثار من إيراد الأدلة من القرآن؛ للقطع بالاحتجاج به وعدم رده، بخلاف الأحاديث فمنها ما يحكم عليه بالقبول ومنها ما يحكم عليه بالرد.

والمراد بالقاعدة في هٰذا الموضع أعم من اصطلاح الفقهاء، فهو ألصق بالمعنىٰ اللُّغوي، فمعنىٰ القاعدة الأساس، فهٰذه القواعد أُسس من أسس الدِّين، وأصولٌ من أصوله، ووعاؤها الجامع قواعد الشَّريعة، وتجوز أيضًا إرادة المعنىٰ الاصطلاحي للقاعدة؛ فتكون قواعد تتعلَّق بالتوحيد.

والقاعدة اصطلاحًا هي الأمر الكلي المنطبق علىٰ جميع جزئياته.

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com

قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

القَاعِدَةُ الأُولَى

أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الكُفَّارَ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ، مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُدْخِلْهُم فِي الإِسْلَامِ.

وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [يونس].

مقصود هٰذه القاعدة بيانُ شيئين:

أحدهما: أنَّ الكفَّار الذين قاتلهم رسولُ الله ﷺ مُقِرُّون بتوحيد الرُّبوبيَّة؛ وهو إفراد الله في ذاته وأفعاله.

وأشار المصنِّف إليه بقوله: (مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ)، لأنَّ الخلق والتَّدبير من أعظم مشاهد الرُّبوبيَّة، فمعنىٰ كلامه: مقرّون بأن الله له توحيد الربوبية.

واستدلَّ علىٰ ما ذكره بقَولِهِ تَعَالىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ ﴾، ووجه دلالته علىٰ المقصود ما في الآية من إقرارهم بأنَّ الرَّزق والمِلك والتَّدبير كلُّه لله. وهٰذه الثلاثة من مشاهد الرّبوبية العظيمة.

والآخر: أنَّ إقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة فقط لم يُدخلهم في الإسلام؛ لأنَّ النبي ﷺ قاتلهم، ولو كانوا بإقرارهم بالربوبية مسلمين لما قاتلهم النبي ﷺ ولما أكفرهم. ولم يذكر المصنف دليلا خاصا علىٰ هٰذا المقصد الثاني اكتفاءً بما سيذكره في القاعدة الثالثة.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ :

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ

أَنَّهم يَقُولُونَ: مَا دَعَوْنَاهُم وَتَوَجَّهنَا إِلَيْهِم إِلَّا لِطَلَبِ القُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ.

فَدَلِيلُ القُرْبَةِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزُّمَر].

وَدَلِيلُ الشَّفَاعَةِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس: ١٨].

وَالشَّفَاعَةُ شَفَاعَتَانِ: شَفَاعَةٌ مَنْفِيَّةٌ، وَشَفَاعَةٌ مُثْبَتَةٌ.

فَالشَّفَاعَةُ المَنْفِيَّةُ: مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيرِ اللهِ فِيمَا لاَ يَقْدِرُ عَلَيهِ إِلَّا اللهُ.

وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ [البقرة].

وَالشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ هِيَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ، وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ، وَالمَشْفُوعُ لَهُ مَنْ رَضِيَ اللهُ قَولَهُ وَعَمَلَهُ بَعْدَ الإِذْنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥].

مقصود هٰذه القاعدة بيانُ أنَّ الحامل للمشركين علىٰ دعوة غير الله والتَّوجُّهِ إليه شيئان:

أحدُهما: طلبُ القُربة.

والثَّاني: طلبُ الشَّفاعة.

فكان المشركون يدعون آلهتهم لأجل هذين الأمرين.

فأمَّا **طلب القُربة** باتِّخاذ الأولياء فأبطله الله ﷻ بنفي وجودهم، قال تعالىٰ مخبرا عن حالهم وقالهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾، وهي الآيةُ التِّي ذَكَرها المصنِّف، ثم قال في آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾[الزُّمر]، فنسبهم إلىٰ الكذب في دعواهم أنَّ لله أولياء، وذلك يتضمّن نفي وجود أولياء لله ﷻ قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١].

والولي المنفي عن الله هو ما كان يعتقده المشركون معينا لله ناصرًا له.

وأمَّا الولي الذي ينصره الله فهٰذا أثبته الله ﷻ .

فالولي المضاف إلىٰ الله ﷻ له معنيان:

أحدهما الولي الناصر، وهٰذا هو الذي كان يعتقده المشركون فأبطله الله.

والآخر: الولي المنصور، وهو الذي أثبته الله ﷻ قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[يونس] يعني الأولياء الذين ينصرهم الله ﷻ ويُعينهم.

وأمَّا الشَّفاعة فأبطلها الله ﷻ بنفي مِلك الشُّفَعاء لها فقال تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزُّمر:٤٤]، وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[المدثر]، وقال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة:٢٥٥]،

فما تعلَّق به المشركون مما تقدم وهو طلب القربة والشفاعة وقع نفيُه في القرآن بمسلكين متغايرين:

فأما طلب القُربة فأبطله الله بنفي الأولياء الذين يعينونه وينصرونه.

وأما طلب الشَّفاعة فأبطله الله بنفي مِلك الشُّفعاء للشفاعة، ولم يبطله الله ﷻ بنفي الشُّفَعاء؛ لأنَّ الدليل قام علىٰ إثبات شفاعة الشّافعين ومنهم نبينا ﷺ.

والشَّفاعة التي يذكرها المتكلِّمون في الاعتقاد يريدون بها **الشَّفاعةَ عند الله**، **والشَّفاعةُ عند الله** شرعًا هي **سؤال الشَّافعِ اللهَ حصُولَ نفعٍ للمشفوع له**، وهٰذا النَّفع يتضمَّن جلبَ خيرٍ له أو دفعَ ضرٍّ عنه.

وهي نوعان:

أحدهما: شفاعةٌ منفيَّة، وهي التي نفاها الله ﷻ، وحقيقتها شرعًا الشَّفاعة الخالية من إذن الله ورضاه، فإنهم يشتركون جميعا في جعل حق الله ﷻ لغيره، وهي أيضا نوعان:

أحدُهما: الشفاعة المنفيَّة عن الشَّافع، ومنها المنفية عن آلهة المشركين فإنهم لا يشفعون.

والآخر: الشفاعة المنفيَّة عن المشفوع له، ومنها الشَّفاعة للكافر.

والثَّاني من نوعي الشفاعة: الشفاعة المثبَتة، وهي شرعًا: الشَّفاعة المقترنة بإذن الله ورضاه. وهي كذلك نوعان:

أحدهما: شفاعة مثبتة للشَّافع، منها شفاعة نبيِّنا ﷺ.

والثاني: شفاعة مثبتة للمشفوع له، كالشَّفاعة لأهل الكبائر من هٰذه الأمة.

والفرق بين الشفاعة المنفية والمثبتة هو المذكور في قول المصنِّف: (مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيرِ اللهِ فِيمَا لاَ يَقْدِرُ عَلَيهِ إِلَّا اللهُ.)، وفي قوله: (وَالشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ هِيَ الَّتي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ)، ومدار الإثبات والنفي علىٰ الإذن والرِّضا، فهما في الشفاعة المثبتة شرطان، وهما في الشفاعة المنفية مانعان.

وبيان ذلك أن يقال: إن الشفاعة المثبتة تستلزم الإذن والرضا، فحينئذ يكون لها شرطان:

أحدهما: إذن الله ﷻ بها.

والآخر: رضاه عن الشافع والمشفوع له.

ويكونان عند فقدهما مانعان؛ تتعلق بهما الشفاعة المنفية، فالشفاعة المنفية يمنع منها مانعان:

أحدهما: عدم صدور إذن الله ﷻ بالشّفاعة.

والآخر: عدم رضا الله ﷻ عن الشَّافع والمشفوع له أو هما معًا.

(وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ) كما قال المصنِّف، يعني أن الله ﷻ يُكرمه بها فيتفضّلُ عليه بأن يشفع عنده.

و(مُكْرَمٌ) هو بتخفيف الرَّاء ويجوز تشديدها فيقال: (مكرّم)؛ لٰكِن المسموع في رواية الكتاب هو التخفيف.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ظَهَرَ عَلَىٰ أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم؛ مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ المَلاَئِكَةَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَنبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَشْجَارَ وَالأَحْجَارَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ، وَقَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَم يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ، وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَدَلِيلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [فُصِّلَت].

وَدَلِيلُ المَلاَئِكَةِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وَدَلِيلُ الأَنبِيَاءِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [المائدة].

وَدَلِيلُ الصَّالِحِينَ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وَدَلِيلُ الأَشْجَارِ وَالأَحْجَارِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ ﴾ [النجم]، وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَىٰ حُنَيْنٍ، وَنَحنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيَنُوطُونَ بِها أَسْلِحَتَهُم، يُقَالُ لها: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، اجعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ... » الحديثَ.

مقصود هٰذه القاعدة: **بيان أنَّ مناط الكفر هو عبادةُ غير الله، دون نَظَرٍ إلىٰ منزلة المعبود**؛ فمن يعبد النَّبيَّ والوليَّ والمَلَك هو كمن يعبد الشَّجر والحجر وأجرام الفلَك.

فالنَّبيُّ ﷺ ظهر علىٰ أناسٍ متفرِّقين في عباداتهم؛ أي متفرِّقين فيها من جهة مألوهاتهم، لا من جهة الأفعالِ التي يتقرَّبون بها إليها، فقوله: (مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم) أي متفرقين في معبوداتهم، وعبر بالمصدر (عِبَادَات) للدلالة علىٰ وقوع ذلك منهم، واستقراره فيهم، فهم متفرقون في تلك المعبودات التي يعبدون، فلا يختص التكفير بمن عبد الأصنام؛ بل النبي ﷺ ظهر علىٰ أناس منهم من يعبد الأصنام، ومنهم من يعبد الأنبياء، ، ومنهم من يعبد الأولياء، ومنهم من يعبد الملائكة، فأكفرَهم ﷺ جميعا وقاتلهم جميعا، **لأنهم اشتركوا في جعل حق الله لغيره**.

ولهٰذا فإن من شبهات المشبهين قولهم: إن قريشا كانت تعبد الأصنام ونحن لا ندعو أصناما لا تسمع ولا تنفع، وإنما نعبد أولياء وصالحين، فيقال: إن قريشا وغيرها من قبائل العرب كان فيهم من لا يعبد الأصنام، بل يعبد نبيا أو وليا أو ملكا فأكفرهم النبي ﷺ جميعا وقاتلهم لأنهم جعلوا شيئا من حق الله تعالىٰ لغيره، فعبدوا غير الله ﷻ .

وقد ذكر المصنِّف أدلةَ ما قرَّره من تفرُّقهم في مألوهاتهم، فقوله: (وَدَلِيلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ)ونظائره يراد به الأدلة التي تدل علىٰ وقوع عبادة هٰذه المذكورات منهم.

وجميعُ الأدلة التي ذكرها من القرآن سوىٰ أحد دليلي عبادة الأشجار والأحجار وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيثِيِّ الذي رواه الترمذي من حديث محمد بن شهاب الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد ﷺ قَالَ: «خَرَجنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلىٰ حُنَينٍ... » الحديث، وإسناده صحيحٌ.

وقوله في الحديث «يَعْكُفُونَ» بضمِّ الكاف وتكسر أيضًا؛ فيقال: (يَعْكُفُونَ) والعُكوف هو الإقامة علىٰ الشيء والمكث عنده.

وقوله فيه: «يَنُوطُونَ» أي يعلقون.

ثم قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

أَنَّ مُشْرِكِي زَمَانِنَا أَغْلَظُ شِرْكًا مِنَ الأَوَّلِينَ؛ لأَنَّ الأَوَّلِينَ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ فِي الشِّدَّةِ، وَمُشْرِكُو زَمَانِنَا شِرْكُهُم دَائِمًا فِي الرَّخَاءِ وَالشِّدَّةِ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾[العنكبوت].

مقصود هٰذه القاعدة **بيانُ غِلَظ شرك أهل زمان المصنف فمن بعدهم من المتأخِّرين وأنَّهم أغلظ شركا من الأوَّلين.**

ومجموع الأدلَّة الشَّرعيَّة والوقائع القدرية يدلُّ علىٰ أنَّ شرك المتأخِّرين أغلظ من شرك الأوَّلين من **عشرة** وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ **الأوَّلين يشركون في الرَّخاء ويخلصون في الشدة، أمَّا المتأخِّرون فيشركون في الرَّخاء والشِّدَّة**، ذَكَر هٰذا الوجهَ المصنِّفُ هنا وفي كتاب «كشف الشُّبهات»، وجعل دليلَه الآيةَ المذكورة، فإنَّ في الآية أنهم إذا ركبوا البحر وهي حالُ شدَّةٍ وتخوَّفوا الغرق وحَّدوا الله ﷻ فإذا صاروا إلىٰ البر ناجين سالمين أشركوا بالله ﷻ، وكان هٰذا حال الأوائل، أمَّا المتأخرون فإنهم يشركون بالله ﷻ في الرخاء والشدة، وإذا اشتدت بهم الكُرب وعظمت بهم المصائب واستحكمت عليهم النوازل فزعوا إلىٰ معظميهم يدعونهم من دون الله ﷻ. وذكر هٰذا بعد المصنف جماعة منهم حفيداه سليمان بن عبد الله وعبد الرَّحمٰن بن حسن، وعبد الله أبا بطين رحمهم الله جميعا.

الوجه الثَّاني: أنَّ **الأوَّلين كانوا يدعون مع الله خلقًا مقرَّبين من النبيين والملائكة والصَّالحين، أو يدعون أشجارًا وأحجارًا ليست عاصيةً، وهؤلاء المتأخِّرون يدعون مع الله الفُسَّاق والفُجَّار**، ذَكَر هٰذا الوجهَ فرقًا المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «كشف الشُّبهات».

وبين تحقق وقوعه عصريه محمد بن إسماعيل الصنعاني في «تطهير الاعتقاد» وأن من الناس في ذلك الزمان من كان يقصد الفجار والفساق بالتعظيم.

وهٰذه عادة الآن الناس ما فيه مثل الأولين كانوا يخافون الله وكانوا يرعون هيبة أهل العلم، لا، تجد أحدهم إذا ذكر هٰذا الوجه علق عليه، قال: هٰذا وجه متكلف لأن الذي يعظم أحدا يعتقد فيه الصلاح، ومن قال لك! وهؤلاء علماء صادقون يخبرون عن هٰذه الحال، لٰكِن أنت أحسن الفهم، وذلك أنهم كانوا يخشون شر هؤلاء الفساق والفجار من السحرة والعرافين والكهنة فكانوا يعظمونهم ويدعونهم مخافة شرهم، فكان يُذكر عن جماعة منهم يوسف وشمسان وغيره في البلاد النجدية يذكر عنهم الفجور من مخالطة النساء والخلوة بهن، والوقوع في الفواحش، ومع شهرة ذلك عنهم كان يعتقد فيهم الولاية ويتوجه إليهم بالدعاء والقربة مخافة شرهم، فإنهم يعتقدون أن لهم تسلطا وتصرفا يؤدي بمن خالفهم إلىٰ الشر ، هٰذا تحقيق ما ذكره إمام الدعوة في «كشف الشبهات» وما بينه عصريه محمد بن إسماعيل أنه

سالم موقع التفريغ للدروس العلمية والبحوث الشرعية www.attafreegh.com

صار في المتأخرين من يدعو الفساق والفجار وهٰذا هو وجهه خلافا لمن زيفه ممن لم يفهمه ولا عظم أهل العلم عندما عزب علمه عن فهم كلامهم.

الوجه الثَّالث: أنَّ المشركين الأوَّلين يعتقدون أنَّ ما هم عليه مخالفٌ دعوة الأنبياء والرُّسل، لهٰذا قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[ص]، أمَّا **المتأخِّرون فيزعمون أنَّ فعلهم موافقٌ دعوة الأنبياء والرُّسل.** ذكر هٰذا الوجه بمعناه عبد اللَّطيف بن عبد الرَّحمٰن في «رده علىٰ داود بن جرجيس» وكذلك تلميذه سليمان بن سحمان في كلام له.

الوجه الرَّابع: أنَّ المشركين الأولين كانوا لا يشركون بالله في شيء من الملك والتصرف الكوني العام، بل كانوا يقولون في تلبيتهم: (لبَّيك اللَّهمَّ لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبيك، إلَّا شريكًا هو لك، تملِكه وما ملك)، فكانوا يعتقدون أن الملك والتصرف العام هو لله وحده، أما **المتأخرون فجعلوا لمن يعظمونه ملكا وتصرفا في الكون،** وقصدوهم علىٰ أن لهم تدبير العالم وما يجري فيه، وهٰذا شرك لم تعرفه الجاهلية الأولىٰ. ذكر معنىٰ هٰذا الوجه عبد الله بن فيصل بن سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الوجه الخامس: أنَّ كثيرًا من المتأخِّرين قصدوا معبوداتهم من دون الله علىٰ جهة الاستقلال، أمَّا الأوَّلون فإنهم اتخذوهم شفعاء ووسائط.

الوجه السَّادس: أنَّ عامَّة شرك الأوَّلين في الألوهيَّة، وهو في غيرها قليل، **أمَّا شرك المتأخِّرين فإنه بحر لا ساحل له في الألوهيَّة والرُّبوبيَّة والأسماء والصِّفات.**

الوجه السَّابع: أنَّ المشركين المتأخِّرين يزعمون أنَّ قصْد الصَّالحين ودعاءهم والتَّوجُّهَ إليهم من حقِّهم، وهو واجب لهم، وأنَّ تركه جفاءٌ لهم وإزراءٌ بهم، **ولم يكن الأوَّلون يذكرون هٰذا.**

الوجه الثَّامن: أن المشركين الأولين كانوا مقرِّين بشركهم، كما في تلبيتهم المذكورة آنفا **ويسمون رغبتهم إلىٰ معظميهم عبادة، أما المتأخرون فيزعمون أنهم بربهم لا يشركون، ويسمون توجههم إلىٰ معظميهم محبة.**

الوجه التَّاسع: أنَّ المشركين الأولين كانوا يرجون آلهتهم في قضاء حوائج الدُّنيا فقط، كرد غائب ووجدان مفقود، وسلامة مريض. أمَّا **المتأخِّرون فيريدون منهم: قضاء حوائج الدنيا والآخرة،** ولهم في ذلك كلام شنيع بشع حتىٰ يتجرأ أحدهم علىٰ التفوه بأنه إذا أوشك أن يسقط في النار امتدت إليه يد الولي الفلاني فأنقذه منها في الآخرة، وهٰذا مما لم يكن الأولون يذكرونه، فكانوا يرجون آلهتهم في أمور الدنيا، ولا يذكرون ما في الآخرة، إما إنكارهم البعث أو لاعتقادهم أنهم إذا صاروا إلىٰ الله فإن لهم حظوة ورتبة لا يحتاجون فيها إلىٰ هؤلاء.

الوجه العاشر: أنَّ المشركين الأوَّلين كانوا يعظِّمون الله وشعائره، فكانوا يعظِّمون اليمين بالله، **ويُعيذون من عاذ بالله وببيته،** ويعتقدون أنَّ المسجد الحرام أعظم من بيوت أصنامهم، أمَّا المشركون **المتأخِّرون فإنَّهم لا يعظمون الله ولا يعظمون شعائره،** فتجد أحدهم يقسم بالله صادقًا وكاذبًا، ولا يجرأ علىٰ أن يقسم بمعظمه كاذبًا، **ولا يعيذون من عاذ بالله وببيته،** ويعيذون من عاذ بمعظَّميهم ومشاهدهم.

وكان من أخبار من مضىٰ في البلاد الحجازية أنه يعظم من لاذ بقبر المحجوب من المطلوبين الذين يريدهم الشريف فإذا دخل ذلك المطلوب في مال أو دم أو غير ذلك إلىٰ قبر المحجوب وتعلق بأستاره لم يجرؤ الشريف وجنده علىٰ الدخول إليه، وإذا لجأ إلىٰ البيت الحرام وتعلق بأستاره جروه، فكانوا علىٰ خلاف الأولين في تعظيم شعائر الله ﷻ.

وهٰذا الوجه مستفادٌ من كلام متفرق لحفيد المصنِّف سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»، ويوجد بعضه في كلام ابن تيمية والمصنف ومحمد بن إسماعيل الصنعاني وحمد بن ناصر بن معمر وعبد العزيز بن حصين وعبد اللطيف بن عبد الرَّحمٰن رحمهم الله تعالىٰ.

وبتمام هٰذه الوجوه العشرة نكون فرغنا بحمد الله ﷻ من شرح رسالة «القواعد الأربع» وهي رسالة عظيمة النفع تشتد إليها حاجة الناس ليعرفوا دين الإسلام ويحذروا الشرك ويخافوه ويخوفوا منه، فإن جملة ما فيها مما لا زال بعض الناس عليه في بعض النواحي.

سالم
موقع التفريغ
للدروس العلمية والبحوث الشرعية
www.attafreegh.com